20051203-0001a-7

بيروت ٢٠٠٥/١٢/٣

# المواطنة شرط العدالة

وداد حلواني

تكتسب المعاني في لبنان مدلولات خاصة، تستقي خصوصيتها من خصوصية التركيبة اللبنانية، وهي تركيبة تقوم في جوهرها على آليات انتماء غريبة عجيبة، هي مزيج من القبلية المتأخرة وأنواع باهتة أو سطحية من عصرنة لا هوية واضحة لها.

المواطنة في لبنان هي غيرها في باقي البلدان. كذلك هي الحقوق أو الواجبات.

المواطنة في لبنان تعني حصراً الانتماء لواحدة من الطوائف، وإلا فلا معنى لها، والانتماء لواحدة منها يقود حكماً إلى التعصب ضد الطوائف الاخرى. ما يقود في النتيجة الى انعدام معنى ومضمون المواطنة.

في لبنان تتداخل الحقوق والواجبات، أو لنقل أنه عندما تحضر الحقوق تغيب الواجبات والعكس بالعكس. المواطنة لبنانياً، بالمعنى الأولي، المتفق عليه عالمياً، والمكرس في الاتفاقات والمواثيق الدولية، غير موجودة، أو لنقل أنها ضعيفة. وفي غياب المواطنة أو الحد الأدنى منها يستحيل القول بمجتمع مدني حقيقي. ان هذا يقود الى ضياع في المسؤوليات أو إلى تداخلها، أو الأصح انعدامها المطلق. من هنا تصير المطالبات، أي مطالبات، اجتماعية كانت، أم سياسية، أو حتى ما يتصل بالحقوق المدنية البديهية، من دون معنى ومن دون هدف.

عندما تغيب المسؤوليات يتعذر التوجه الى قاسم مشترك، هو أصلاً غير موجود. ان بناء القواسم المشتركة الذي يستلزم المراكمة، هو ما ينقص الهوية اللبنانية.

وهنا من المهم الاشارة الى أن هذا الواقع الغريب الذي يحكم الاجتماع اللبناني، يملك الكثير من آليات الحماية القانونية والاجتماعية، حيثُ أن مجمل المصالح العائدة للأفراد أو للجماعات، ممسوكة بالكامل من حفنة أفراد وعائلات تتداول السلطة السياسية في ما بينها. انه نظام مصالح عشائري، زبوني، متستر بقناع حداثي زائف، وهو الذي يحكم الاجتماع.

20051203-00016-2

ثمة أُكذوبة رائجة تقول بالتفوق اللبناني من حيث اعتماد السلطات فيه على معايير ومفاهيم الدولة الحديثة، ومن حيث توافر البنية القانونية والحقوقية الأساسية التي تصون حقوق الأفراد والجماعات، غير أن الواقع هو غير ذلك تماماً. فالنصوص القانونية والدستورية المدبجة لهذه الغاية، تبقى محض نصوص، بل ديكورا" شكليا"، في دولة تحكمها الأعراف والتسويات التي تتعارض والقانون تعارضا" كاملاً.

بناء عليه فإننا لا نختلف البتة عن تخلف محيطنا العربي، بل اننا في مناح معينة نتفوق عليه. ان القول بفرادة اجتماعية وسياسية لبنانية هدفه الأول والأساس صون هذا الواقع وتاليا صون أو تأبيد أمراضنا اللبنانية التي لا تفتأ تتنامى، وبتناميها تتوفر حاضنة الشرذمة والتفتت.

لنعترف أن الحرب الأهلية في لبنان، ما كانت لتتوقف لولا ارادة دولية جعلت من استمرارها أمرا" متعذرا". ومع ذلك فان النظام السياسي الذي قام بعدها، يستمر في تغييب هذا الحقيقة لصالح "زجليات" التعايش بين الطوائف.

لم تقم الدولة في لبنان بعد. انها الحقيقة المرة التي يتغافل عنها اللبنانيون. الدقة تملي علينا القول أننا ما نزال في طور جنيني منها. ولعل عدم قيام الدولة حتى اليوم برغم بعض المحاولات، هو ما يعيق حتى اليوم أي مراهنة على دور ايجابي، أو لنقل فاعلاً للمجتمع المدني.

حين وضعت الحرب أوزارها، تكشف المشهد المروع: نصف مليون لبناني بين قتيل وجريح ومعوق ومهجر، فضلا عن ١٧٠٠٠ مخطوف ومفقود. نهاية الحرب لم تعن أبدا" نهاية العذابات المباشرة، التي استمرت طيلة ١٥ سنة، شهدنا أبشع أنواع الجرائم والارتكابات، كما شهدنا تفجراً غير مسبوق للغرائز (١).

من الضروري من بعد هذا التشخيص القول أن المسؤول عن هذا الوضع هي الدولة بوصفها الاطار القانوني الناظم او الممسك بالسلطات والتشريعات المختلفة، والتي لها أن تعين مسالك الارتقاء المجدية.

لعل أحد أبرز المعوقات التي تحول وانتظام المجتمع المدني اللبناني خلف قضايا حيوية ذات معنى، هي البنى والآليات الطائفية التي تخترق كافة أشكال الاجتماع. من أضيق حلقاته

20051203-0001C-2

كالعائلة الى أوسعها، حتى أن سبيل الارتقاء الاجتماعي والسياسي لا يحصل ان لم يمر بقنوات المرجعيات الطائفية، أو أعرافها التي تتقدم على القوانين.

(١) ذاكرة للغد، دار النهار للنشر، صفحة ٤٦ ورد "أوقعت الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩١ ما لا يقل عن ١٤٤,٢٤٠ قتيلا" و١٨٤,٠٥١ جريحا"، ١٢٩٦٩ مخطوفا"، ١٧,٤١٥ مفقودا"، ١٣,٤٥٥ معوقا" جسديا" و ٢٦٤١ سيارة مفخخة أوقعت بالإضافة إلى تلك الأرقام ٤٢٨٦ قتيلا" و ٦٧٨٤ جريحا"، ولا ننسى الأعداد الهائلة من المهجرين".

في لبنان يبلغ الادقاع القانوني حداً يجعل حتى الجريمة مثلاً ذات هوية طائفية. والنيل من المجرم يستلزم نيل موافقة مرجعيته الطائفية، التي يمكن لها أن ترفض، وهو ما يحصل أغلب الأحيان. إن هذا الواقع الذي يميز بين المرتكبين يكسر الحد الأدنى القانوني المفترض أن تتمتع به الدولة، أي دولة، لجهة توفير المساواة في المساءلة والمحاسبة. ولنا في الهالة التي جعلت من السيد سمير جعجع، أو غيره من قادة الحرب- الذين ارتكبوا الفظائع الكبرى من قتل وخطف وممارسات اخرى طالت الآلاف من الناس- ضحية تستوجب الشفقة أو الرحمة، سببها الحماية التي ضربتها طائفته من حوله.

عدنان حلواني وهو اسم لواحد من ضمن آلاف، تتشابه حكاياتهم، اختطفته جهة أمنية رسمية من وسط منزله في بيروت بتاريخ ٢٤ أيلول ١٩٨٢.

الأكيد أن حلواني كما غيره من الآلاف الذين ضاعت آثارهم، لم يأت من العدم حتى يذهب الى الفراغ. ان أقل الواجب المطلوب من الجهة التي تسمي نفسها الدولة أن تكشف المصير الذي انتهى اليه حلواني وغيره، بوصفه مواطنا" لبنانيا"، ليس بهدف محاسبة مختطفيه، على الرغم من مشروعية هذه المحاسبة، وانما للتأسيس لذاكرة جديدة تقطع مع هذا الماضي البشع الذي طالت آثاره مئات ألوف العائلات. ان مصالحة الماضي هي شرط العبور نحو مستقبل مختلف. ان ما يجعل اللبنانيين اليوم رهيني الماضي المؤلم هذا هو إصرار من بيده القرار على محاولة التعتيم أو التجهيل لهذا الماضي الذي عشناه، وفق القاعدة الأثيرة لدى حكامنا والتي تقول بـ" عفا الله عما مضى".

لنعترف أيضا" أن استقالة الدولة المزعومة من مسؤولياتها تجاه الأفراد، لصالح تكتلات متخلفة من نوع الطائفة، هو ما يساهم في تأخير قيام الدولة الفعلية، التي لها وحدها أن تؤمن مبدأ اقامة العدالة الشاملة.

2005 12 03 - 00012 - 2

قبل أن تجيب السلطات اللبنانية المعنية عن سؤال العدالة عبر مساءلة مجرمي الحرب، سارعت إلى إصدار قانون عفو عام ميز بين الضحايا. قانون العفو هذا رفع من شأن الجلاد على حساب الضحية، و لم يكتف بذلك بل وسن تشريعات خاصة تجعله بمنأى عن أي مساءلة.. ولقد أفاض الأستاذ نزار صاغية في مداخلة اليوم السابق، بتشريح هذا القانون وتبيان خطاياه وعيوبه. أكتفي بالقول أن هذا القانون سد كافة السبل أمام تجاوز فعل الحرب، وبالتالي أضاع فرصة فعلية ربما كان لها بلسمة جراح ما تزال مفتوحة. باختصار شديد يمكن القول أن قانون العفو قد همش الضحية بل وألغاها.

ستة عشر عاما مضت على عمر هذا السلم المتوج بالعفو العام وما نزال بانتظار العدالة التي منينا النفس بها، مع كامل الادراك أن هذه العدالة لن تأتي. وكيف لها أن تأتي طالما أن أمراء الحرب قد التقوا على تحاصص مغانمها الوفيرة.

في البدء قيل أن ما يمنع الوصول الى العدالة هو الاحتلال الإسرائيلي.. لذا فان الأولوية هي للتحرير، أما وقد أنجز التحرير، واندحر العدو الإسرائيلي في ٢٥ أيار ٢٠٠٥، ما الذي يحول دون أن تأخذ العدالة مجراها الطبيعي.

في مرحلة لاحقة قيل أن القبضة السورية على لبنان هي التي تعترض سبيل العدالة، أما اليوم ومن بعد أن خرجت سوريا، وجرت استعادة الاستقلال، ربما ما خلا مزارع شبعاالمحتلة، ما الذي يمنع من المباشرة بالخطوات التي تقربنا من مبتغى العدالة؟

ها هم قادة الأحزاب والميليشيات الذين تقاتلوا في الحرب قد تصافحوا وتصالحوا فيما بينهم، تحالفوا في الانتخابات النيابية الأخيرة (صيف عام ٢٠٠٥) وحققوا مع بعضهم البعض الامساك الكامل بالمقدرات التي طالما ادعوا انها خارج سيطرتهم. ومن جميل الصدف أنهم استعادوا الإجماع، وهو حكما" إجماع لفظي ليس الا، على طي صفحة الحرب وترسيخ السلم الأهلي والديمقراطية في لبنان.

ما يزال الصمت الذي وسم السياسات السابقة هو نفسه الذي يلف أركان السلطة الجديدة، ما يعني اننا ما نزال بعيدين عن الوصول الى اللحظة التي تجعلنا نقر بالفعلة التي ارتكبها مجتمعنا.

20051203-0001e-2

ان ما سبق عرضه لا يقلل من وجود حيويات مدنية تعمل من خارج المشهد المفروض من قبل الدولة. لكن من المهم الاشارة الى أن هذه الحيويات التي يمكن لها أن تتطور تواجـــه بترسانة قانونية وتشريعية صلبة، معرقلة لبلورتها.

ففي مجال القضاء، لا بد من القول أن نظام المصالح القائم لا يترك أي هامش لاســـتقلالية هذا السلطة المؤثرة. القضاء في لبنان يقع تحت سيطرة السياسيين الكاملة. واستمرار هذا الوضع يجعل من أي مراهنة على دور فاعل للقضاء من دون جـــدوى. ان الاســـتقلالية الفعلية للقضاء وحدها ما يفتح الباب امام احتمالات نيل او تحقيق العدالة.

من خلال تجربتنا، كلجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، منذ العام ١٩٨٢ حـــتى اليوم، أقول أن هذا المجتمع بقي الى حد ما بعيدا عن مشاركتنا في تبني أو حمـــل قـــضية التصالح مع الذاكرة إلا في العام ١٩٩٩، يوم بادرنا وكنا وحدنا، إلى استنهاضه وأطلقنا مع عدد من الأصدقاء حملة "من حقنا أن نعرف".

وقد أسست هذه الحملة التي اعتمدت وسائل عمل بدت يومها أنها مبتكـــرة لمـــشاركة مجتمعية مؤثرة، وفرضت نفسها، الى حين، على أجندة رجالات السياسة الذين لا يخفـــى أنهم بمعظمهم رجالات الحرب.

من الضروري هنا الاشارة الى أن الإعلام لعب دورا" ايجابيا" في تظهير القضية من بعـــد طول تعتيم. اذ لا يخفى أيضا" أن معظم وسائل الاعلام تتبع لقوى سياسية ذات مـــصلحة في تجاهل حقيقة الحرب. دور الاعلام الايجابي ما كان ليحصل لـــولا ضـــغوط الحملـــة المعنوية.

لا بد هنا من الاعتراف بحقيقة مفادها أنه عندما استطعنا حث شرائح المجتمع المدني علـــى الوقوف الى جانب مطالبنا، تم انتزاع أول اعتراف رسمي بقضيتنا من بعد انقضاء حـــوالي الثمانية عشر عاما من المعاناة. وكان ذلك من خلال صدور قرار بتشكيل لجنـــة تحقيـــق رسمية للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم.

لكن هذا النفس التضامني سرعان ما خفت، ولم تتبع تلك الحركة الايجابيـــة خطـــوات لاحقة...

20051203-0001 f-rc

الأرجح أن ذلك يعود إلى أن منطق الحرب كان وما زال سائدا" حتى اليـــوم في أذهـــان وعواطف المجتمع. أعطي مثلا" على ما أقول من خلال اهتمام او متابعة النـــاس لجريمـــة اغتيال الرئيس الحريري ورفاقه، لتحركات ميليس وهمساته، لأخبار وتفاصيل التحقيق مع المشتبه بهم، انقسام الناس حول الخروج السوري من لبنان مثلا، حول سلاح حـــزب الله مع أو ضد، حول السلاح خارج المخيمات الفلسطينية.. قابل كل هذا انحسار الاهتمـــام بالقضايا الداخلية الحياتية المعلقة، مثلا عدم الاهتمام بتفاقم البطالة وازدياد اعداد العاطلين عن العمل، التعتيم على حجم الدين العام، غياب الرؤى حول كيفية إعادة بناء الاقتصاد، السكوت عن ازدياد فاتورة السكن والتعليم والطبابة...

نعم من حقنا أن نعرف مصير جميع المخطوفين والمفقودين. من حق لبنان أن يعرف جميع الحقائق عن الحرب، لما لا ما دامت كل الأطراف التي تقاتلت تتساوى الى هذا الحـــد او ذاك في المسؤوليات ؟ لم لا خصوصا" أنه يوجد قسم أساسي منها في مواقـــع الـــسلطة والقرار؟

إذا استطعنا حمل المجتمع المدني على تبني قضية العدالة، التي هي قضية تتجاوز اطار الضحايا المباشرين، لا شيء يمنع قادة الميليشيات الذين شاركوا في الحرب، من الإجابة اليوم عـــن سؤال المصالحة الذي يستلزم المصارحة.

طبعا لا يتسع المجال لذكر آلاف الحالات التي تنتظر التفاتة بل مواجهة جريئة من قبل قادة الحرب. يحضرني هنا ما أعلنه السيد سمير جعجع بضرورة تكليف بعثة تقصي دولية لجلاء مصير المخطوفين والمفقودين في السجون السورية، على اعتبار أن هذه القضية إنـــسانية لا تحتمل التأجيل، وأعيد على مسامعكم ما قالته "أم علي" واحدة من أمهـــات المخطـــوفين تعليقا" على هذا التصريح "أو ليس أولادنا من جنس البشر حتى لا يفصح السيد جعجـــع عن مصير الذين اختطفوا على يد الميليشيا التابعة له؟

ليست الأسئلة موجهة بالطبع إلى السيد جعجع وحده، بل إلى كل قادة الأحزاب والقوى التي اشتركت في الحرب وتسلحت وتقاتلت وخطفت.

20051203_0001g-2

عندما يتحرك مجتمعنا سيجد السيد وليد جنبلاط آلية العمل الآيلة إلى تحقيق العدالة الانتقالية بعد أن طلب من وفد اللجنة الذي اجتمع به قبل اشهر إمهاله بعض الوقت للتفكير في الاجراءات الممكنة لتحقيق هذه الغاية.

عندما يتحرك مجتمعنا، ستضطر السلطات الرسمية المعنية الى الاذعان ونبش المقابر الجماعية المنتشرة في كافة المناطق اللبنانية وفق ما ورد في تقرير اللجنة الرسمية في تموز العام ٢٠٠٠ (٢).

تأكيدا" على ذلك، لاحظنا أنه عندما تحرك النائب الجنرال ميشال عون تجاه قيادة الجيش، جرى نبش مقبرة جماعية في حرم وزارة الدفاع الوطني تضم رفات ١٣ عسكريا"، والعمل مستمر من أجل نبش باقي المقابر العائدة لباقي العسكريين المفقودين؟

(٢) ورد في تقرير اللجنة الرسمية، التي شكلت بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢١، للاستقصاء عن جميع المخطوفين والمفقودين وتحديد مصيرهم النص التالي"...قامت كافة التنظيمات والميليشيات المسلحة بعمليات تصفية جسدية ...وقد ألقيت الجثث في أماكن مختلفة من بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، وتم دفن البعض منها في مقابر جماعية داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الأشرفية ومدافن الإنكليز في التحويطة، كما تم إلقاء البعض منها في البحر...".

ختاما" لا بد من القول أن سبيل العدالة كان ويستمر محكوما" بالبنى السياسية المسيطرة. من هنا فان المطالبة بالعدالة لبنانيا"، يجب أن تكون مقرونة بميزان قوى اجتماعي وسياسي يجعل منها حاجة موضوعية. وهذه هي خلاصة التجربة التي تحصلت لنا في لجنة الأهالي على مدى سنوات التجربة.

تجربة التشيلي في ملاحقة الديكتاتور بينوشيه، وكذلك تجربة جنوب أفريقيا، أو الأرجنتين وغيرها تؤكد على أن مبدأ العدالة يحتاج الى آليات عمل ذات قاعدة مادية صلبة، أما الأدعية والصلوات وحتى الابتهالات فلا يسعها أن تضمد جرحا" ولا أن تطعم جائعا" ولا أن ترد مخطوفا".

2005 12 03 -0001 h-r

ومن الضروري الاعتراف أن التطهر من التاريخ الجرمي يحتاج أرضية صلبة لا تتـــوفر الا بالارتباط مع ثقافة تنبذ العنف في التعامل، وهذا أمر آخر يحتاج إلى الاعتـــراف بـــالآخر المختلف، لا الى اقصائه.